

تحرك عاجل

من المقرر إصدار حكم على ناشط سياسي في 26 أكتوبر/تشرين الأول

حدّدت محكمة الاستئناف العليا في البحرين يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول موعداً لإصدار حكمها في قضية الناشط السياسي وسجين الرأي فاضل عباس، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة من شأنها الإضرار بالعمليات الحربية للبحرين وحلفائها والدعوة إلى المقاومة".

ففي 28 يونيو/حزيران، مثل فاضل عباس مهدي محمد، الأمين العام السابق لـ"جمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوندوي"، وهو حزب سياسي معارض يُعرف أيضاً باسم "الوندوي"، أمام محكمة الاستئناف العليا في العاصمة المنامة. وحددت المحكمة يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول موعداً لإصدار حكم بالقضية. وكانت المحكمة الكبرى الجنائية في المنامة قد حكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في 28 يونيو/حزيران 2015، بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة" من شأنها الإضرار بالعمليات الحربية للبحرين وحلفائها والدعوة إلى المقاومة عقب تصريح صدر عن حزبه بأن الضربات الجوية التي شُنت على اليمن بقيادة السعودية شكّلت انتهاكاً للقانون الدولي. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015، عُقدت جلسة الاستئناف الأولى غيابياً، وتم تأجيل جلسات المحكمة عدة مرات بعد ذلك. وهو محتجز حالياً في سجن جو الواقع جنوب المنامة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن فاضل عباس حُكم عليه بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير، ليس إلا، وأنه لم يستخدم العنف ولم يدع إلى استخدامه.

و بموجب المادة 133 من قانون العقوبات البحريني: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة، أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن دولة البحرين أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة، أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأمة.

يرجى كتابة مناشدات باللغة العربية أو بالإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن الآتي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى إطلاق سراح فاضل عباس فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه سجين رأي محتجز بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير ليس إلا؛
- حث السلطات على إلغاء أو تعديل القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير بما يتماشى مع التزامات البحرين بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

AMNESTY
INTERNATIONAL



ويرجى إرسال المناشدات قبل 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى:

الملك	وزير الداخلية	كما يرجى إرسال نسخة إلى:
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مكتب جلالة الملك ص ب 555 قصر الرفاع، المنامة، البحرين فاكس: +973 1766 4587 المخاطبة: صاحب الجلالة	الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة ص ب 13 المنامة، البحرين فاكس: +973 1723 2661 البريد الإلكتروني: (عبر الموقع على الانترنت): www.interior.gov.bh/contact_en.aspx تويتر: @moi_Bahrain المخاطبة: معالي الوزير	وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ص ب 450، المنامة، البحرين فاكس: +973 1753 1284 تويتر: @Khaled_Bin_Ali

ويرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى الاتصال بمكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 142/15. Further information، على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/3622/2016/ar/>

تحرك عاجل

من المقرر إصدار حكم على ناشط سياسي في 26 أكتوبر/تشرين الأول

معلومات إضافية

قُبض على عباس فاضل في 26 مارس/آذار 2015، عقب تصريح أطلقه الوجودي وقال فيه إن الضربات الجوية التي شُنت على اليمن بقيادة السعودية شكلت انتهاكاً للقانون الدولي. وفي اليوم نفسه أعلنت وزارة الداخلية في البحرين دعماً للتحالف بقيادة السعودية وأصدرت بياناً حذرت فيه من أن الحكومة ستتخذ إجراءات ضد أية "محاولة لاستغلال الأوضاع من خلال الشقاق أو الفتنة أو إصدار بيانات ضد الموقف الذي اتخذته البحرين".

وفي 27 أبريل/نيسان 2015، بدأت أمام المحكمة الكبرى الجنائية في البحرين محاكمة فاضل عباس الذي قال في الجلسة الأولى إنه غير مذنب. وفي 28 يونيو/حزيران، حُكم عليه بالسجن بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة والدعوة إلى المقاومة". ولم يتم استدعاء فاضل عباس إلى جلسة الاستئناف الأولى التي عُقدت في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وفي 28 يونيو/حزيران 2016، حددت محكمة الاستئناف يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول موعداً لإصدار الحكم.

وكان فاضل عباس قد أُدين بعد أقل من أسبوعين من إصدار المحكمة الكبرى الجنائية حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات على زعيم بارز آخر من زعماء المعارضة، وهو الشيخ علي سلمان، الأمين العام لـ"جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، إثر محاكمة جائزة بتهمة "التحريض علانية على بغض طائفة من الناس بما من شأنه اضطراب السلم العام، وإهانة وزارة الداخلية علناً" و"التحريض على عدم الانقياد إلى القوانين". وقد ارتبطت تلك التهم بخُطب ألقاها في عامي 2012 و 2014، ومنها الخطاب الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لحزبه في 26 ديسمبر/كانون الأول، حيث أشار إلى رفض المعارضة البحرينية اتباع طريق المعارضة السورية وتحويل البلاد إلى ساحة معركة عسكرية، وأبرز الحاجة إلى تحقيق المساواة بين جميع البحرينيين، بمن فيهم العائلة الحاكمة. وفي 30 مايو/أيار 2016، أيدت محكمة الاستئناف في المنامة قرار الإدانة، وزادت مدة حكمه بالسجن من أربع سنوات إلى تسع سنوات، وبذلك تكون قد قلبت الحكم السابق بتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد وبوسائل غير مشروعة". وبعد مرور ثمانية أشهر لم يكن قد تم البتُّ في حكم الاستئناف الذي كان مشوباً بالمخالفات.

ومنذ مايو/أيار 2016، ظلت البحرين تشهد قمعاً مكثفاً بشكل مقلق للتمتع بالحق في حرية التعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات والتنقل، ولا سيما ضد المعارضة السياسية ومنتقدي السلطات. ففي 13 يونيو/حزيران، قُبض على نبيل رجب، المدافع البارز عن حقوق الإنسان ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان. وفي اليوم التالي قررت المحكمة الإدارية العليا وقف نشاط جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية.

وفي 20 يونيو/حزيران، تم إسقاط جنسية زعيمها الروحي الشيخ عيسى قاسم. ومُنع خمسة نشطاء، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، من مغادرة البحرين لحضور دورة مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران. ومُنع نائب رئيس جمعية المعلمين البحرينية من السفر إلى أوسلو في يونيو/حزيران للمشاركة في حفل جائزة آرثر سفنسون. كما فُرض المزيد من قرارات منع السفر واستدعاء ما لا يقل عن 60 شخصاً من علماء الدين الشيعة لاستجوابهم بشأن الاحتجاجات التي نُظمت في قرية دراز منذ 20 يونيو/حزيران ضد تجريد زعيمهم الروحي من جنسيته. وقد أتهم معظمهم بتنظيم "تجمهرات غير مشروعة".

الاسم: فاضل عباس مهدي محمد/ذکر

معلومات إضافية تحرك عاجل: 15/142 رقم الوثيقة: MDE 11/4830/2016 البحرين بتاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2016